الصراع الأمريكي- السوفيتي
بشأن تنظيم الملاحة في نهر الدانوب
١٩٤٥-١٩٤٨م

د. شريف محمد أحمد عبد الجواد*

Sherif_abdelgawad@yahoo.co.nz

ملخص

تتناول هذه الدراسة فترة مهمة وحرجة في العلاقات الدولية، حيث انتهت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وقد ترتب عليها نتائج ومتغيرات دولية، وبنهاية الحرب استطاع الاتحاد السوفيتي السيطرة على المنطقة الواقعة من البحر الأسود إلى المنطقة السوفيتية في النمسا، وانطلاقًا من هذا اتجه لتتويج تلك السيطرة بتنظيم الملاحة في نهر الدانوب، هذا في الوقت الذي حاولت فيه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وضع نظام دولي للملاحة في نهر الدانوب.

وفي ظل الصراع بين الطرفين تمكن الاتحاد السوفيتي والدول التابعة له من فرض شروطه في هذا الاتجاه، وخلال انعقاد مؤتمر بلجراد في الفترة من ٣٠ يوليو-١٨ أغسطس ١٩٤٨ تم استبعاد أي دور للدول الغربية في المؤتمر، ولم يكن بمقدور تلك الدول سوي الاحتجاج فقط، حيثُ منيت الدبلوماسية الأمريكية بهزيمة ساحقة، وهكذا نجح السوفييت والدول التابعة لهم في التوقيع على اتفاقية بلجراد في ١٨ أغسطس ١٩٤٨، وإبعاد أية رقابة دولية على نهر الدانوب.

الكلمات المفتاحية: الدانوب – الاتحاد السوفيتي – الولايات المتحدة الأمريكية

*د.شريف محمد أحمد عبد الجواد: أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد- كلية الآداب- جامعة المنيا

مقدمة

انتهت الحرب العالمية الأولى وقد ترتب عليها نتائج ومتغيرات دولية، فقد نصت معاهدات السلام في فرساي عام ١٩١٩، واتفاقية الدانوب عام ١٩٢١ على حرية الملاحة في نهر الدانوب(١)، وقد ترتب على تلك الاتفاقية إنشاء لجنة الدانوب الدولية التي تألفت من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، بالإضافة إلى الدول المطلة على النهر، وذلك بجانب اللجنة الأوروبية المشَّكلة بعد الحرب من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ورومانيا، لكن هذا النظام كان قائمًا على الاختفاء المؤقت لكل من ألمانيا وروسيا، حيث كانت فرنسا تحاول منع تلك القوتين في حوض الدانوب، ولكن في عام ١٩٣٩ شعرت القوى الغربية بأنها مضطرة لقبول ألمانيا كعضو في اللجنة الأوروبية(٢).

اندلعت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، وخلال هذه الأحداث دعت ألمانيا لعقد مؤتمر في فيينا لتنظيم الملاحة بالدانوب في سبتمبر ١٩٤٠، ولكن لم يتم توجيه الدعوة للاتحاد السوفيتي على الرغم من أنه أصبح من الدول المطلة على النهر بعد ضم بسارابيا الرومانية(٣)، ولذلك أعلن الاتحاد السوفيتي احتجاجه على هذا الوضع، وطالب بإلغاء اللجنتين: الأوروبية والدولية، واقتراح عقد مؤتمر في بوخارست لتنظيم الملاحة في الدانوب.

وبالفعل تم انعقاد المؤتمر ببوخارست في ديسمبر ١٩٤٠، ولكنه لم يحقق أية نتائج، وذلك لإصرار الاتحاد السوفيتي على أن يشترك وحده مع رومانيا في تنظيم ورقابة الملاحة في الدانوب، ولم يكن هذا الاتجاه يتوافق مع السياسة الألمانية التي تمكنت من بسط نفوذها على دول وسط وشرق أوروبا،

هذا الوقت الذي قدمت فيه بريطانيا احتجاجها للحكومة السوفيتية عام ١٩٤٠ بشأن مفاوضاتها مع الحكومة الألمانية، غير معترفة بأي اتفاق جديد يحد من نفوذها في السابق(٤).

الأوضاع السياسية بعد الحرب العالمية الثانية:

تمكن الاتحاد السوفيتي قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية من الاضطلاع بدور مهيمن في شئون الدانوب، فقد استطاع احتلال المنطقة الواقعة من البحر الأسود إلى المنطقة السوفيتية في النمسا، كما أعطت اتفاقيات الهدنة الموقعة مع رومانيا وبلغاريا والمجر، القيادة العليا السوفيتية السيطرة على مرافق الشحن في أجزاء كبيرة من النهر(٥)، وقد استمرت السيطرة السوفيتية على معظم أساطيل الدانوب ومرافق الموانئ من خلال تشكيل شركات شحن مشتركة مع رومانيا في يوليو ١٩٤٥، والمجر في مارس ١٩٤٦، ويوغوسلافيا في مارس ١٩٤٧، والتي من خلالها حصل الاتحاد السوفيتي على امتيازات خاصة(٦).

وانطلاقًا من ذلك سعت الدول الغربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لاستعادة حقوقها وامتيازاتها سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، وذلك في المناطق والدول الأوروبية التي كان لها فيها سابق نفوذ سياسي واقتصادي، وقد تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية المعسكر الغربي في المطالبة بتنظيم الملاحة وحريتها في نهر الدانوب، حيث كانت السلطات العسكرية الأمريكية في النمسا قد احتجزت جميع المراكب التي كانت تمتلكها دول الدانوب، والتي نقلتها القوات الألمانية أثناء تقهقرها من تلك الدول إلى النمسا، وعلى هذا الأساس جاءت

التصريحات الأمريكية واضحة بشأن عدم عودة تلك المراكب لأصحابها[٧] حتى يتم الاتفاق على عقد مؤتمر لتنظيم حرية الملاحة في الدانوب[٨].

وبالنظر للموقف في شرق أوروبا نجد أن السوفييت كانت لهم اليد العليا في هذه المنطقة، وذلك لأنهم استغلوا سرعة تدفق قواتهم بنهاية الحرب في تلك الدول[٩]، حيث القرب الجغرافي مع تضافر الأحوال السياسية والاقتصادية ومنها رومانيا والمجر وبلغاريا، وقد أقامت هذه الدول جمهوريات شعبية استمدت دساتيرها من دستور الاتحاد السوفيتي، واتجهت لبناء نفسها على النمط السوفيتي سياسيًا واقتصاديًا، هذا في الوقت الذي دانت فيه تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا للنفوذ السوفيتي بدرجات متفاوتة[١٠].

– مؤتمر بوتسدام (Potsdam) ١٩٤٥:

كانت توجهات السياسة الأمريكية ترمي للتأكيد على حرية الملاحة في نهر الدانوب، وقد ظهر ذلك التوجه خلال مؤتمر بوتسدام[١١]، حيث اقترح الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Harry S. Truman)[١٢] حرية الملاحة، وذلك بوضع نظام دولي في جميع الممرات المائية الداخلية الأوروبية التي تحد دولتين أو أكثر[١٣].

لقد كان المشروع المفضل لدى ترومان هو تدويل الممرات المائية من أنهار وقنوات ومضايق، هذا في الوقت الذي أولى فيه اهتمامًا خاصًا بنهر الدانوب، وبذلك يتضح أن أهداف ترومان كانت أكثر طموحًا؛ وذلك لرغبته أن يكون هناك تدويل دائم لجميع الممرات المائية بما فيها قناتي السويس و بنما،

وقد جاء اقتراحه بالجلسة العامة يوم ٢٣ يوليو ١٩٤٥، موضحًا أن القضايا العاجلة في هذا الشأن هي نهر الدانوب والراين، وقناة كييل والبوسفور(١٤).

وبتدقيق النظر للاقتراح الأمريكي بشأن حرية الملاحة يظهر أنه بمثابة عقبة أمام الخطط السوفيتية، وذلك لأنه يحد من السيطرة الفعلية على دول شرق ووسط أوروبا، ولذلك حاول ترومان الضغط بشدة في هذا الاتجاه، وقد كان البريطانيون متفقون تمامًا معه في نفس الخط، والذي ربما كان يرمي بصفة خاصة على تأكيد حرية الملاحة في المضايق التركية ونهر الدانوب، حيث أوضح ترومان أن كل الحروب التي حدثت في المائتي عام الماضية في المنطقة من البحر الأسود إلى بحر البلطيق، ومن الحدود الشرقية لفرنسا إلى الحدود الغربية للاتحاد السوفيتي فيما بعد، كانت بسبب محاولات السيطرة على الممرات المائية الأوروبية(١٥).

وعلى هذا كانت محاولات ترومان منصبة على تمرير اقتراحه في مؤتمر بوتسدام، وعلى الرغم من إعلان تشرشل (Winston Churchill)(١٦)عن دعمه الودي بعبارات عامة، فقد أعلن ستالين (Joseph Stalin)(١٧) بأنه سيقرأ تلك الورقة، وفي ظل تمسك ترومان باقتراحه، جاء رد ستالين موضحًا أن هناك اختلاف كبير في الأفكار في هذا الشأن، محاولاً تجاوز هذا الموضوع.

ومن هذا المنطلق طالب ترومان في ٢٥ يوليو ١٩٤٥– وهو اليوم الأخير لتشرشل في المؤتمر– بإحالة اقتراحه إلى وزراء الخارجية الثلاثة (أمريكا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي) للتوصل إلى اتفاق محتمل(١٨).

على أية حال فقد تم إحالة الاقتراح الأمريكي إلى مجلس وزراء الخارجية[١٩]، والذي كان من مهامه أيضا صياغة معاهدات الصلح مع الدول التابعة للمحور، وبالفعل اجتمع المجلس في لندن في الفترة من ١١ سبتمبر إلى ٢ أكتوبر ١٩٤٥، وقد تم التطرق لمسألة السيطرة على نهر الدانوب خلال مناقشة المعاهدة الرومانية والبلغارية، وعلى الرغم من مطالبة بريطانيا باستعادة امتيازاتها في البلقان قبل الحرب، وتدعيم الأمريكيين لهم في هذا الاتجاه، جاءت المعارضة السوفيتية لذلك[٢٠].

- قضية الدانوب في معاهدات الصلح:

لقد ضغطت القوى الغربية بقوة خلال عامي ١٩٤٥-١٩٤٦، وذلك لضمان استعادة مبدأ حرية المرور في الممرات المائية الدولية في أوروبا بشكل عام، وفي منطقة نهر الدانوب بشكل خاص، هذا في الوقت التي سعت فيه الدول الغربية لإدراج ما يضمن تنفيذ ذلك في معاهدات الصلح مع الدول التابعة للمحور، ومع ذلك نجح الاتحاد السوفيتي في منع جميع المحاولات لإثارة تلك القضية سواء في مجلس وزراء الخارجية أو في الأمم المتحدة.

والحال كذلك راحت الدبلوماسية الأمريكية تبحث عن الوسائل لتنفيذ سياسة الحل بالطرق السلمية، حتى لا تعطي فرصة للاتحاد السوفيتي للإنفراد بتنظيم الملاحة في نهر الدانوب، فقد اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، بدعم من فرنسا-التي حاولت التوسط بين الطرفين كالعادة - إدراج بند في معاهدات الصلح، بحيث يضمن حرية الملاحة وإزالة العقبات في هذا الشأن[٢١].

على كل حال واصلت الدبلوماسية الأمريكية الضغط من أجل تحقيق أهدافها بشأن الدانوب، وخلال انعقاد مؤتمر باريس للسلام[٢٢] قاد السناتور الأمريكي فاندنبرج (Senator Vandenberg) معركة دبلوماسية من أجل حرية التجارة والملاحة في مجرى نهر الدانوب المائي، وأبلغ المؤتمر أنه "من الواضح تاريخيًا أن تجارة الدانوب لا يمكن أن تزدهر إذا كانت تحت رحمة مختلف الإدارات غير المنسقة، والتقييدية والتمييزية التي تستجيب للأحكام المحلية للهيئات القضائية الوطنية الثماني التي يتدفق من خلالها نهر الدانوب"[٢٣].

وعلى الرغم من محاولة فاندنبرج إظهار أن الولايات المتحدة الأمريكية ليس لها مصلحة تجارية خاصة في نهر الدانوب، إلا أنه أعلن أن لديها مسؤولية ثقيلة ومؤقتة؛ وذلك على اعتبار أنها كقوة احتلال يجب أن تكون بمثابة الوصي الاقتصادي لأجزاء من ألمانيا والنمسا، وانطلاقًا من هذا فهي تسعى لتحقيق السلام الذي يرتبط بشكل كبير بتجنب الحواجز التجارية الدولية التي تدعو إلى التمييز[٢٤].

وعلى الرغم من إشارة فاندنبرج وإرنست بيفن (Ernest Bevin)[٢٥] إلى وجود رقابة دولية على نهر الدانوب وفقًا لاتفاقية باريس عام ١٨٥٦، لكن وزير الخارجية السوفيتية مولوتوف (Vyacheslav Molotov)[٢٦] رفض هذه الاتفاقات باعتبارها معاهدات إمبريالية، مؤكدًا على أن حقوق الدانوب تخص الدول المطلة على النهر وحدها[٢٧].

وفي تحليل لما سبق يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى للحصول على تنازلات اقتصادية في أوروبا الشرقية، وذلك من خلال المطالبة

بتأمين اتفاق حول الاستخدام غير المقيد لنهر الدانوب كممر مائي دولي، وبذلك فإن السعي والإصرار على تحقيق هذا الاتفاق يعد مطلبًا حيويًا للسياسة الأمريكية في تلك المنطقة، فعلى الرغم من أنه يعطى ميزة اقتصادية هائلة للأمريكيين، كذلك يساهم عمليًا في السيطرة على تجارة الدول المطلة على نهر الدانوب[٢٨]، وفي هذا الصدد قال مولوتوف في الجلسة العامة لمؤتمر باريس للسلام في ١٠ أكتوبر ١٩٤٦ " في الواقع، نشهد محاولة اغتنام هذه الفرصة لاستعادة موقع متميز لقوى كبرى على الدانوب، ربما لا يهتمون بالسيادة والمصالح الوطنية لأعضاء الدانوب، ولكنهم يريدون إملاء وفرض إرادتهم في كل مكان"[٢٩] .

كانت سياسة الاتحاد السوفيتي أثناء مفاوضات معاهدات السلام ترمي لمنع إدخال قضية الدانوب في المفاوضات، ولكن الضغط الغربي حال دون ذلك، واضطر السوفييت بقبول إدخال مادة تنص على" أن تكون الملاحة على الدانوب حرة ومفتوحة للمواطنين، والسفن التجارية والسلع من جميع الدول، على قدم المساواة....." [٣٠].

وبذلك يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي دافعت بقوة عن حرية الملاحة في نهر الدانوب، حيث قرر مجلس وزراء الخارجية في ٦ ديسمبر ١٩٤٦، أنه في غضون ستة أشهر من بدء نفاذ معاهدات السلام مع رومانيا وبلغاريا والمجر، ينبغي عقد مؤتمر لوضع اتفاقية جديدة بشأن نظام الملاحة على نهر الدانوب، على أن يتألف هذا المؤتمر من ممثلين عن دول الدانوب، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا[٣١].

لقد كان الخلاف بشأن تنظيم الملاحة في الدانوب واضحًا بين الكتلتين؛ وذلك أثناء إعداد معاهدات الصلح، حيث تمسك الاتحاد السوفيتي بضرورة ترك تنظيم الملاحة للدول الواقعة على ضفتي النهر، بينما تمسكت الدول الغربية بوجوب احتفاظ الملاحة في النهر بطابعها الدولي، وعلى الرغم من تمسك كلا الطرفين بوجهة نظره إلا أن معاهدة الصلح الرومانية[٣٢] لم تتضمن بشكل صريح أيًا من وجهتي النظر، ولكن نصت على حرية الملاحة لجميع الدول لحين عقد مؤتمر دولي بعد ستة أشهر من تنفيذ معاهدة الصلح؛ وذلك لوضع نظام جديد للملاحة[٣٣].

إذًا فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعتمد بشكل أساسي على الدبلوماسية بشأن تنفيذ سياستها في منطقة الدانوب، ولكنها اتجهت للتلويح بالقوارب النهرية المحتجزة في مناطقها من النمسا وألمانيا. ونظرًا للتدمير شبه الكامل لأنظمة النقل في هذه البلدان، والحاجة الماسة للشحن لأغراض الإغاثة وإعادة الأعمار، والطلبات المتكررة لإعادتها، فإن رفض الأمريكيين القيام بذلك حتى نهاية عام ١٩٤٦ أكد عزمهم على تأمين وصولهم المجاني إلى تجارة الدانوب[٣٤].

على أية حال فقد حققت القوى الغربية انتصارًا ظاهريًا في تفاوضها مع الاتحاد السوفيتي بشأن حرية الملاحة في الدانوب، لكن الاتحاد السوفيتي كان على يقين من السيطرة على أصوات الدول التابعة له حال انعقاد المؤتمر، وبذلك لم تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على موقفها من خلال الإصرار على قبول إجراء تصويت معين، بحيث يمكن النظر في قرارات المؤتمر على أنها

توصيات، أو مشروع فرعي لتأكيده من قبل مجلس وزراء الخارجية، حيث كان لكل من الدول الأربعة حق النقض(٣٥).

وتجدر الإشارة إلى أن مشكلة الدانوب لم تكن ذات طابع سياسي فقط، بل كان للطابع الاقتصادي أهمية كبيرة؛ وذلك لأهمية النهر في تسهيل طرق التبادل التجاري الرخيصة بين دول القارة الأوروبية، وعلى الرغم من رؤية الدول الغربية لضرورة توحيد القوانين لحركة الملاحة والتبادل التجاري في النهر من حيث الإدارة والإشراف، إلا أن الاتحاد السوفيتي كان يرى على الرغم من موافقته على ذلك، أنه ليس من حق الدول غير المطلة على النهر الاشتراك في وضع هذا النظام؛ وذلك لأن فرض هذا الاشتراك من الدول الكبرى يعد مساسًا بحقوق هذه الدول الإقليمية(٣٦).

وبذلك يظهر من سياق الأحداث أن السياسة السوفيتية كانت ترمي لإبعاد نفوذ الدول الغربية وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية من البلاد الدانوبية، وكذلك عدم تثبيت أقدامها في تنظيم ملاحة النهر، حيث اعتبر مولوتوف أن الاقتراحات الأمريكية لضمان تكافؤ الفرص في الشؤون الاقتصادية، والملاحة الحرة في نهر الدانوب، هي مجرد وسيلة للتوسع الإمبريالي والهيمنة الرأسمالية(٣٧).

- المشاورات الأمريكية- السوفيتية لتحديد موعد مؤتمر الدانوب:

لقد كان الاتفاق بين الأربعة الكبار-الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا- على عقد مؤتمر الدانوب بمثابة العامل الحاسم، والذي سمح بإدراج سبعة ممثلين عن الكتلة السوفيتية، في مقابل ثلاثة فقط من

الكتلة الغربية، وبذلك يتضح أن الاتحاد السوفيتي والدول التابعة له كانوا في وضع متميز، ومع ذلك قررت الولايات المتحدة الأمريكية بذل مزيد من الجهد لإنقاذ بعض التأثير في المنطقة في مؤتمر الدانوب، ففي مذكرة بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٤٨ أعادت الولايات المتحدة الأمريكية تأكيد اهتمامها بالمؤتمر، ولكن اقترحت تأجيله حتى نهاية عام ١٩٤٨، حتى يمكن إبرام معاهدة الصلح مع النمسا(٣٨)، وذلك لأنها كدولة دانوبية يجب السماح لها بالمشاركة، وعلى الرغم من تمسك الغرب باعتبار أن النمسا دولة محررة، إلا أن الاتحاد السوفيتي وافق على مشاركة النمسا في المؤتمر كمراقب فقط، هذا في الوقت الذي لم تشارك فيه ألمانيا كدولة مطلة على النهر على اعتبار أنها دولة محتلة(٣٩).

وبذلك يظهر من سياق الأحداث أن الاقتراح الأمريكي لتأجيل المؤتمر بعد دخول معاهدات الصلح حيز التنفيذ في ١٥ مارس ١٩٤٨ كان بهدف ضم النمسا للمؤتمر، وذلك على أساس أن ممثلي الدول الأربعة الكبرى سيحرزون– خلال المحادثات الجارية في لندن– تقدمًا نحو تسوية المعاهدة النمساوية، وعلى الرغم من موافقة فرنسا وبريطانيا على الاقتراح الأمريكي، جاء الرفض السوفيتي في ١٥ مارس ١٩٤٨، وذلك على اعتبار أنه لا يجب الربط بين وضع النمسا الذي لم يحل وبين تحديد وقت انعقاد المؤتمر، هذا في الوقت الذي اقترح فيه الاتحاد السوفيتي عقد المؤتمر في بلجراد في موعد لا يتجاوز أبريل أو مايو ١٩٤٨، وبذلك يتضح أن موسكو لم تكن حريصة على مشاركة النمسا مشاركة كاملة، وأن أي تأجيل آخر لن يخدم المصلحة السوفيتية(٤٠).

وفي إطار محاولات الولايات المتحدة الأمريكية –أرسلت مذكرة في ١٢ أبريل ١٩٤٨– التشاور مع السوفييت، بشأن عقد مؤتمر لصياغة اتفاق جديد حول نظام الملاحة في نهر الدانوب، جاء رد الحكومة السوفيتية في ٨ مايو موضحًا أنه من الضروري تحديد موعد لهذا المؤتمر، وتقترح أن يكون هذا الموعد في ٣٠ مايو ١٩٤٨ في مدينة بلجراد، هذا في الوقت الذي أكدت فيه أنها لا ترى ضرورة لإجراء مفاوضات تمهيدية لأنها ستؤخر انعقاد المؤتمر، إضافة لهذا فإن المفاوضات التمهيدية بين الدول الأربعة يمكن أن يفسرها المشاركون على أنها تمس بحقهم القانوني، أما فيما يتعلق بدعوة النمسا فإن الخارجية السوفيتية لا ترى أي أساس لتغيير موقفها الذي سبق وأن أوضحته في مذكرة سفارتها بواشنطن في ١٥ مارس ١٩٤٨، لأنه لم يجد جديد بشأن توقيع معاهدة الصلح مع النمسا(٤١).

لقد أبدت الحكومة الأمريكية أسفها لرفض الاتحاد السوفيتي عقد اجتماع تمهيدي لتبادل الآراء بشأن الترتيبات المتعلقة بالمؤتمر، وذلك على اعتبار أن مثل هذا التبادل كان من شأنه أن يسرع من ترتيبات المؤتمر، وييسر الدعوة إلى عقده بشروط مقبولة من الأربعة الكبار، كما أن تاريخ ٣٠ مايو ١٩٤٨ لا يمكن أن يتيح وقتًا كافيًا لاتخاذ الترتيبات المناسبة للحكومات المشاركة، ومن هذا المنطلق اقترحت الحكومة الأمريكية أنُ يعقد المؤتمر في بلجراد في ٣٠ يوليو ١٩٤٨.

كما كانت المحاولات الأمريكية مستمرة بشأن مشاركة النمسا في المؤتمر، وذلك على أساس موقعها الجغرافي، ودورها المهم في عملية التبادل

التجاري على نهر الدانوب، ومن هذا المنطلق طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من الاتحاد السوفيتي بإعادة النظر في تلك المسألة، أو على الأقل السماح بمشاركة النمسا في المؤتمر بصفة استشارية(٤٢).

على أية حال جاء الرد السوفيتي في ١٢ يونيو ١٩٤٨ بالموافقة على اقتراح حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لعقد المؤتمر في ٣٠ يوليو ١٩٤٨، وعلى الرغم من توضيح الحكومة السوفيتية لموقفها فيما يتعلق بمشاركة النمسا في مؤتمر لوضع اتفاقية بشأن نظام الملاحة في نهر الدانوب، والذي يستند إلى قرار مجلس وزراء الخارجية في ١٢ ديسمبر ١٩٤٦، فإن الحكومة السوفيتية وافقت على دعوة النمسا لإرسال ممثلين إلى المؤتمر بصفة استشارية(٤٣).

-مؤتمر بلجراد (٣٠ يوليو-١٨ أغسطس ١٩٤٨):

انعقد مؤتمر بلجراد في ٣٠ يوليو ١٩٤٨، وذلك بموجب قرار مجلس وزراء الخارجية في نيويورك في ديسمبر ١٩٤٦، حيث كان الهدف هو النظر في وضع اتفاق جديد بشأن الملاحة في نهر الدانوب، وقد حضر المؤتمر مندوبو ١١ دولة: الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، أوكرانيا، رومانيا، بلغاريا، يوغوسلافيا، المجر، وتشيكوسلوفاكيا، النمسا بصفة مراقب وبصفة استشارية، وبذلك شكلت هذه المشاركة انتهاكًا للمادة ٤٢ من نظام الدانوب الأساسي لعام ١٩٢١(٤٤)، والذي ينص على دعوة جميع الدول الموقعة إلى المؤتمر لإجراء أي مراجعة في هذا الشأن(٤٥).

ومنذ بداية مؤتمر الدانوب أظهر السوفييت ودول أوروبا الشرقية عزمهم السيطرة على الإجراءات، واستبعاد الدول الغربية من أي دور ذات مغزى، فقد

عكس تكوين وفود دول الكتلة الشرقية بقيادة كبار المسئولين الحكوميين مؤشرًا على هذه الإستراتيجية[٤٦]، وبذلك اعتبر صانعو السياسة الأمريكيون والبريطانيون أن وجود مثل هؤلاء المشاركين رفيعي المستوى أمر غير معتاد لمؤتمر مخصص عادة للقضايا الفنية وليس السياسية، وبدا لهم أن الشيوعيين لديهم بالتأكيد أهداف سياسية[٤٧].

لقد انعقد مؤتمر الدانوب ببلجراد في فترة كانت فيها علاقات الشرق يشوبها خلاف واضح مع الغرب، وفي إطار التنسيق بين الاتحاد السوفيتي والدول التابعة له يتضح مدى الوحدة في مواجهة مخططات وأهداف الغرب، وفي هذا الاتجاه ظهر التنسيق في بداية المؤتمر، وذلك عندما اقترح فيشنسكي (Andrei Vyshinsky)[٤٨] أن تكون اللغة الرسمية للمؤتمر هي اللغة الروسية والفرنسية، فقد أيد الدكتور أليش بيبلر(Dr. Alesh Bebler)[٤٩] نائب وزير خارجية يوغوسلافيا الاقتراح، وذلك على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لم يكونا في أوروبا ولا من دول الدانوب، وعلى هذا الأساس ليس من حقهما الإصرار على أن تكون اللغة الإنجليزية لغة رسمية للمؤتمر.

ومنذ ذلك الوقت دعمت يوغوسلافيا[٥٠] باستمرار وصوتت بجانب الكتلة الشرقية، حتى إلى درجة رفض اقتراح السفير البريطاني تشارلز بيك (Sir Charles Peake) بأن تكون بلجراد المقر الجديد للجنة الدانوب، ومنذ البداية صوتت الدول التابعة للاتحاد السوفيتي بدقة تشبه الآلة في دعم أي اقتراح قدمه فيشنسكي، والذي كان في عجلة من أمره للحصول على المشروع السوفيتي لاتفاقية الدانوب الجديدة على وجه السرعة[٥١].

إذًا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدرك أنها واجهت أغلبية تحت السيطرة السوفيتية، وعلى الرغم من ذلك لم يكن أمامها سوى الدخول في المفاوضات، هذا في الوقت الذي حاولت فيه أمريكا إظهار الموقف السوفيتي أمام الرأي العام العالمي، وذلك لأنه كان أول مؤتمر دولي يحظى فيه السوفييت بأغلبية واضحة(٥٢).

على كل حال أصيبت الدبلوماسية الأمريكية بحالة من التخبط، وذلك لعجزها عن إيجاد حل لوقف نفوذ الاتحاد السوفيتي وسيطرته على دول الدانوب، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن من الدول الموقعة على النظام الأساسي لعام ١٩٢١، إلا أنها حضرت المؤتمر كواحدة من القوى المحتلة في النمسا وألمانيا، كما أن ألمانيا كانت عضوًا في لجنة الدانوب قبل الحرب.

لقد حافظت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا على اهتمامها بالدانوب على أساس أن تقسيم النهر يؤخر الانتعاش الاقتصادي للبلدان التي يتدفق من خلالها، هذا في الوقت الذي كانت تسعي فيه لاستئناف العلاقات التجارية الطبيعية بين الشرق والغرب في ظل برنامج الإنعاش الأوروبي(٥٣)، كما أن المناطق الواقعة تحت نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في ألمانيا والنمسا كانت تحتوي على ٧٠٠ مركبًا لا يمكنها الإبحار في نهر الدانوب أسفل لينز (Linz) بالنمسا، نتيجة الحصار النهري السوفيتي(٥٤).

على أية حال عمل فيشينسكي الذي ترأس المؤتمر على تبني مشروع– وافقت عليه جميع الديموقراطيات الشعبية(٥٥)– يرمي إعطاء دول النهر جميع

الصلاحيات، حيث دعا بعبارات شديدة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا إلى الانسحاب، ورفضت الدول الشيوعية حجج بريطانيا وفرنسا القانونية التي تدعم بقاء اللجنتين الأوروبية والدولية، وبذلك يتضح أن السوفييت والدول التابعة له كانت لهم اليد العليا في تأمين الإشراف المطلق على الدانوب(٥٦).

لقد حاول الاتحاد السوفيتي إضفاء الشرعية على قيام الدول المطلة على النهر بتنظيم الملاحة، ولم يكن بمقدور القوى الغربية سوى الاحتجاج فقط، ففي مؤتمر بلجراد لم يكن الاتحاد السوفيتي هو الدولة المسيطرة فحسب، بل أيضًا القوة المسيطرة، فقد كان هناك اقتراحان متعارضان: الاقتراح الأمريكي، والمشروع السوفيتي(٥٧)، وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الوفد السوفيتي أندريه فيشنسكي قد اتخذ موقفًا صلبًا وقويًا تجاه الغرب، خلافًا لموقف الوفد الأمريكي الذي أعلن أن مشكلة هذا المؤتمر كانت في الأساس سياسية(٥٨).

ومن هذا المنطلق لم يفوت فيشنسكي فرصة الرد على النقاط التي أثارتها التصريحات العامة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا خلال المؤتمر، حيث ركز الرد على دحض البيان الأمريكي ومشروع الاتفاقية، موضحًا أن عضوية لجنة الدانوب وكذلك سلطاتها يجب أن تقتصر على الدول المطلة على النهر، هذا في الوقت الذي أكد فيه فيشنسكي أنه لا يمكن أن يكون هناك ارتباط بين نظام الدانوب والأمم المتحدة، لان نظام الدانوب لا يمكن وضعه تحت سيطرة هيئة تابعة للأمم المتحدة، وبالتالي تحت سيطرة الدول غير الدانوبية(٥٩).

وجدير بالذكر أن فيشنسكي قد أشار خلال المؤتمر إلى أن النظام الأساسي لعام ١٩٢١ لم يعد صالحًا، هذا في الوقت الذي أكدت فيه الدول التي تدور في الفلك السوفيتي على نفس الاتجاه، وذلك على اعتبار أن قانون ١٩٢١ لم يعد له صلة بظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أعلنت آنا بوكر (Anna Pauker)[٦٠] وزيرة خارجية رومانيا أن هذا النظام جاء نتاجًا في وقت هيمنت فيه القوى الكبرى على الدانوب، ومن هذا المنطلق رفضت تلك الدول قبول وضع ثانوي، حيث صوت المؤتمر على أن قانون ١٩٢١ لم يعد ساري المفعول[٦١].

وفى هذا الاتجاه خشيت الولايات المتحدة الأمريكية من رغبة بريطانيا وفرنسا في الانسحاب من المؤتمر، حيث كانت توجهات الخارجية الأمريكية ترمي لتركيز انتباه الرأي العام على الغرض المعلن للمؤتمر، وذلك بهدف تأسيس اتفاقية جديدة ترمي لحرية الملاحة على نهر الدانوب، ولهذا السبب ابتعدت الولايات المتحدة الأمريكية عن الخط البريطاني–الفرنسي الذي كان يسعى لاستعادة الحقوق السابقة، فقد أراد جورج مارشال (George C. Marshall)[٦٢] أيضًا تجنب المقارنة بين الانسحاب الأمريكي المحتمل من المؤتمر، وعمليات الانسحاب المتكررة للمندوبين السوفييت من الأمم المتحدة والتجمعات الدولية الأخرى، هذا بالإضافة إلى حرصه على إظهار رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في التفاوض في موقف الأقلية، ولهذه الأسباب وافقت وزارة الخارجية الأمريكية على أن يبقى مندوبو الولايات المتحدة الأمريكية في المؤتمر،

هذا في الوقت الذي وجهوا فيه النصيحة للبريطانيين والفرنسيين بالقيام بذلك أيضًا[٦٣] .

وبذلك يتضح أن الاتحاد السوفيتي والدول التابعة له نجحوا في فرض إرادتهم، ولم يظهروا استعدادًا للتفاوض بشأن الخلافات التي قسمت الشرق والغرب، ومما يدلل على ذلك، قول فيشنسكي خلال المؤتمر: " أود أن أقول بشكل عام إن ما هو مقبول في مشروع الولايات المتحدة الأمريكية يمكن العثور عليه في المشروع السوفيتي، وما هو غير موجود في المشروع السوفيتي لا يمكن قبوله سواء من الوفد السوفيتي أو من قِبل الدول المطلة على النهر"[٦٤].

وهكذا نجح الاتحاد السوفيتي والدول التي تدور في فلكه في التوقيع على اتفاقية بلجراد والملحق الخاص بها، والبرتوكول الإضافي في ١٨ أغسطس ١٩٤٨ [٦٥]، بينما صوتت الولايات المتحدة الأمريكية ضد المقترح السوفيتي، هذا في الوقت الذي امتنعت فيه كل من بريطانيا وفرنسا عن التصويت[٦٦]، وبذلك فإن الاتفاقية التي خرجت من المؤتمر، جعلت نهر الدانوب نهرًا سوفيتيًا؛ وذلك بفضل سيطرة الاتحاد السوفيتي على الدول التابعة له[٦٧].

وعند النظر بدقة لمواد الاتفاقية المتعلقة بنظام الملاحة على نهر الدانوب في أغسطس ١٩٤٨، يتضح أن المادة الأولي[٦٨] فيها جاءت مطابقة للمادة (٣٦) من معاهدة الصلح الرومانية، وبموجب المادة الخامسة أنشئت لجنة الدانوب، والتي تكونت من ممثل واحد عن كل دولة دانوبية، هذا في الوقت الذي أصبحت فيه اللغتان الفرنسية

والروسية هما اللغتان الرسميتان للجنة طبقًا لنص المادة (١٥) من الاتفاقية [٦٩].

وجدير بالذكر أن المادة (٤٥) قد نصت على أن " أي نزاع ينشأ بين أطراف هذه الاتفاقية بشأن تطبيق أو تفسير الاتفاقية، والذي لا يمكن حله عن طريق المفاوضات المباشرة، يُحال بناءً على طلب أي من طرفي النزاع إلى لجنة توفيق تتكون من ممثل واحد لكل طرف في النزاع، وعضو ثالث يعينه رئيس لجنة الدانوب من بين مواطني دولة ليست طرفًا في النزاع، وفي الحالة التي يكون فيها رئيس اللجنة من مواطني دولة طرف في النزاع، من قبل لجنة الدانوب، تقبل أطراف النزاع قرار هيئة التوفيق باعتباره قرارًا نهائيًا وملزمًا" [٧٠].

وتجدر الإشارة إلى أن الملحق الخاص بالاتفاقية الموقعة في ١٨ أغسطس ١٩٤٨، قد نص على قبول ممثل النمسا في لجنة الدانوب، وذلك بعد تسوية معاهدة الصلح معها، ولم ينته الأمر عند هذا الحد، بل لقد نص البروتوكول التكميلي للاتفاقية، على إلغاء الصكوك المتعلقة بنظام الملاحة السابق على نهر الدانوب، وخاصة الاتفاقية الموقعة في باريس في ٢٣ يوليو ١٩٢١ [٧١].

وبذلك يظهر من سياق الأحداث أن الدبلوماسية الأمريكية خلال مؤتمر بلجراد قد منيت بهزيمة ساحقة، فقد أشار الممثل الأمريكي كافنديش كانون (Cavendish Cannon) أنه لم تكن هناك محاولة للتفاوض خلال للمؤتمر، هذا في الوقت الذي وافقت فيه الدول التابعة للسوفييت على اتفاقية الدانوب وأقرتها بدون مناقشة، فلم يقترح أي تعديل أو تغيير بها، هذا بالإضافة إلى أن تلك

الدول لم تظهر أي اختلافات فيما بينهم أو مع الاتحاد السوفيتي، وبذلك يتضح أن التغيير السوفيتي للتكتيكات لا يعكس التغيير في الأهداف، حيث نجح السوفييت في الحد من نفوذ الدول الغربية، وعلى هذا الأساس لم يكن لهم تأثير على قرارات المؤتمر(٧٢).

لقد كان الرئيس الأمريكي ترومان على إدراك بأن القوة هي الشيء الوحيد الذي يفهمه السوفييت، وعندما جاء اقتراحه بتدويل جميع الممرات المائية الدولية، لم يرغب ستالين في ذلك، حيث وصف ترومان ذلك بقوله: " ما أراده ستالين هو السيطرة على مضيق البحر الأسود ونهر الدانوب. كان السوفييت يخططون لغزو العالم"(٧٣).

وبذلك يظهر من سياق الأحداث أن الاتحاد السوفيتي قد نجح في تحقيق مساعيه، وذلك بإبعاد أية رقابة دولية على نهر الدانوب، وعلى هذا الأساس أصبحت حرية الملاحة مرتبطة بالحقوق السيادية لدول الدانوب، هذا بالإضافة إلى نجاح تلك الدبلوماسية في استغلال عدم إشارة مؤتمر باريس للسلام لاتفاقية عام ١٩٢١، وأيضا عدم إشارة قرار مؤتمر وزراء الخارجية في ديسمبر ١٩٤٦ لحضور الدول التي شاركت في وضع النظام الأساسي لاتفاقية عام ١٩٢١، وبذلك وقعت الدول الغربية في خطأ فادح، ومن هذا المنطلق تمسك السوفييت بوضع اتفاقية جديدة دون النظر للنظام السابق، والذي كانت تأثيراته واضحة على الأخص على الاتحاد السوفيتي، وذلك من خلال استبعاده من اللجان الأوروبية والدولية.

وأخيرً يتضح أن الاتحاد السوفيتي قد حضر مؤتمر بلجراد بهدف فرض اتفاقية تتوافق مع مصالح الكتلة الشرقية، وعلى هذا الأساس كان تكتل تلك الدول واضحًا في مواجهة أية مقترحات غربية، وفي ظل استعراض القوة من جانب الاتحاد السوفيتي والدول التابعة له تم استبعاد اللغة الانجليزية لغة رسمية للمؤتمر، وكان ذلك يوحي بالتقليل من شأنهم، وأن وجودهم لم يكن أكثر من مراقبين وليس أعضاء لهم حق التدخل في أية صياغة أو تعديل لمواد الاتفاقية، وعلى الرغم من إصرار الدول الغربية على التمتع بحقوق متساوية في تجارة النهر والملاحة فيه، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا كانوا أقلية ليس لهم أي تأثير على قرارات المؤتمر، وبذلك لم تحقق تلك الدول أي نجاح في مساعيها، هذا في الوقت الذي سعى فيه الاتحاد السوفيتي والدول التابعة له للحد من النفوذ الأمريكي بصفة خاصة، حيث كانت سياسة الاتحاد السوفيتي التقليدية معادية طوال الوقت لأية رقابة دولية على النهر.

الهوامش

(١) يربط نهر الدانوب شبه جزيرة البلقان بوسط أوروبا، وينبع هذا النهر من جنوب ألمانيا، ويجتاز النمسا وتشيكوسلوفاكيا والمجر، ثم يخترق شبه جزيرة البلقان من خلال يوغوسلافيا مارًا برومانيا ثم بلغاريا، ثم يتجه مرة أخرى إلى الشمال لمسافة ١٠٠ ميل متوجها بعد ذلك شرقًا ليصب في البحر الأسود. أنظر: عبد الله الأشعل: الدبلوماسية السوفيتية والصراع الدولي في البلقان، مطبعة الجبلاوى، القاهرة، ١٩٨٨، ص١٣. (أنظر شكل رقم ١)

- يرجع تاريخ الرقابة الدولية على الملاحة والتجارة في نهر الدانوب إلى عام ١٨٥٦، حيث نصت معاهدة باريس في هذا العام على تكوين لجنة أوروبية، والتي ضمت: بريطانيا، النمسا، فرنسا، بروسيا، روسيا، سردينيا(قبل توحيد إيطاليا)، تركيا. ومنذ البداية كانت مهمة هذه اللجنة فنية، وتنحصر في الإشراف على تنظيف دلتا النهر وتحسين الملاحة فيه، على أن تنتهي مهمتها خلال عامين ليحل محلها لجنة من الدول المطلة على النهر، ولكن هذه اللجنة لم تنحل بل ازداد نفوذها في ظل ضعف تركيا، وكذلك في ظل رغبة انجلترا وفرنسا في تمكين نفوذهما التجاري والاقتصادي في أوروبا الشرقية. وجدير بالذكر أنه في عام ١٨٧٨ نصت معاهدة برلين على ضم رومانيا لهذه اللجنة. أنظر: دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محافظ يوغوسلافيا، فيلم رقم ٨١، محفظة رقم ١٢١، ملف رقم ١، المفوضة الملكية المصرية بمدينة بلجراد، من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: مشكلة تنظيم الملاحة والتجارة الدولية في نهر الدانوب، بتاريخ ٢٨ يونيه ١٩٤٧، سري.
- لمزيد من التفاصيل عن اتفاقية عام ١٩٢١ بشأن إنشاء النظام الأساسي لنهر الدانوب أنظر:

- The American Journal of International Law, Convention Instituting the Definitive Statute of the Danube, Vol. 17, No. 1, Supplements: Official Documents (Jan., 1923), PP.13-27.

(2) Campbell (John C.), Diplomacy on the Danube, Foreign Affairs, Vol. 27, No. 2 (Jan., 1949), PP.316-317.

(٣) بسارابيا: تقع هذه المقاطعة على حدود رومانيا الشمالية، وقد كانت موضوع نزاع بين روسيا ورومانيا، ولم تعترف روسيا بضمها إلى رومانيا بعد معاهدة فرساي، ولكن تمكنت روسيا من ضمها إليها في يونيه١٩٤٠، مكونة جزءًا من جمهوريتي مولدافيا وأوكرانيا السوفيتيتين. أنظر: أحمد عطية الله: القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ط٣، ص ص ٢٠٤،١٢٦٨.

(٤) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، المصدر السابق، بشأن: مشكلة تنظيم الملاحة والتجارة الدولية في نهر الدانوب، بتاريخ ٢٨ يونيه ١٩٤٧، سري.

(٥) عقب دخول الجيوش السوفيتية الدول التابعة لألمانيا تم توقيع اتفاقيات الهدنة معها: رومانيا في ١٢ سبتمبر ١٩٤٤، بلغاريا في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٤، المجر في ٢٠ يناير ١٩٤٥. ولم تكن هذه الهدنات عسكرية صرفة، بل تضمنت بنودًا سياسية واقتصادية وحقوقية. للمزيد أنظر: ج. ب. دروزيل: التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلي اليوم، تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٨، ط٢، ص ص٧٢-٧٣.

(6) United States, The Department of State bulletin, Vol. 18, No.457, April 4 1948, United States, Government Printing Office, Washington, P.791.

(٧) احتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بالسفن الدانوبية في حوزتها؛ وذلك في محاولة للضغط من أجل وضع نصوص في معاهدات الصلح بشأن حرية الملاحة في الدانوب، وقد أعلنت في ١١ نوفمبر ١٩٤٦ أنها ستعيد جميع السفن الدانوبية من المناطق الأمريكية في النمسا وألمانيا إلى جميع الدول باستثناء النمسا وألمانيا، وبالفعل تم إعادة حوالي ٩٠ سفينة إلى تشيكوسلوفاكيا، و ٢٢٠ إلى المجر مع احتفاظ الولايات المتحدة بـ ٣٧ سفينة مجرية في ألمانيا كغنيمة حرب، كما تم إعادة ١٧٠ سفينة إلى يوغوسلافيا، و ١٨ إلى رومانيا، كما أعيدت السفن القليلة التابعة لبلغاريا وهولندا وفرنسا، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية. أنظر:

- Central Intelligence Agency, Future Danube River Navigation and Control, Published on 9 July 1948, Secret, P.28.

(٨) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، المصدر السابق، بشأن: مشكلة تنظيم الملاحة والتجارة الدولية في نهر الدانوب، بتاريخ ٢٨ يونيه ١٩٤٧، سري.

(٩) نجحت مساعي تشرشل في ٩ أكتوبر١٩٤٤ في التوصل لعقد اتفاقية تشرشل- ستالين لتقسيم مناطق النفوذ في البلقان، حيث كان تشرشل علي يقين بضعف موقفه في مواجهة التوغل السوفيتي، وبالفعل فقد تم توزيع مناطق النفوذ في البلقان بين الاتحاد السوفيتي وبريطانيا علي هذا الوجه: رومانيا: لروسيا ٩٠% والآخرون ١٠%، اليونان: لروسيا ١٠% ولبريطانيا٩٠% بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية، يوغوسلافيا والمجر: ٥٠% لكل طرف، بلغاريا: لروسيا ٧٥% والآخرون٢٥%. ولقد تعرضت هذه الاتفاقية للنقد من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تصر علي عدم عقد أي صفقات أثناء الحرب. انظر: عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة (١٨١٥-١٩٦٠)، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٠، ص ص ٤١٩-٤٢١.

(١٠) هارولد تمبرلي، أ.ج. جرانت: أوروبا في القرنيين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩-١٩٥٠،ج٢، ترجمة: محمد علي أبودرة ولويس اسكندر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص٤٨١-٤٨٢.

(١١) اتفاق بوتسدام: عقد هذا المؤتمر بمدينة بوتسدام بألمانيا في الفترة من ١٧ يوليو- ٢ أغسطس ١٩٤٥، وقد حضره الرئيس الأمريكي هاري ترومان، وجوزيف ستالين، ورئيس وزراء بريطانيا كليمنت أتلي الذي خلف تشرشل أثناء انعقاد المؤتمر. وكان من أهم قرارات المؤتمر تكوين مجلس وزراء الخارجية ليقوم بإعداد تسويات السلام، ونزع سلاح ألمانيا بالكامل وإلزامها بدفع التعويضات، كما حدد المؤتمر شروط استسلام اليابان. للمزيد انظر: محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ط١، ص ص٤٦٩-٤٧٠.

(١٢) هاري ترومان: الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (١٩٤٥-١٩٥٣)، ولد عام ١٨٨٤ بولاية ميسوري، درس الحقوق واشتغل بالقانون، انتخب نائبًا للرئيس روزفلت عام ١٩٤٤، وخلفه على أثر وفاته في أبريل ١٩٤٥، وقد أعيد انتخابه مرة أخرى عام ١٩٤٨. لمزيد من التفاصيل أنظر: أحمد عطية الله: مرجع سابق، ص ص٢٨٦-٢٨٧.

(13) Gorove (Stephen), Law and Politics of the Danube: an Interdisciplinary Study, The Hague, Martinus Nijhoff, 1964, P.42.

(14) Murphy (Robert), Diplomat Among Warriors, Doubleday & Company, Inc., Garden City, New York, 1964, P.277.

(15) Truman (Harry S.), Memoirs by Harry S. Truman, Vol. I, Year of Decisions, Doubleday & Company, Inc., New York, 1955, PP.377-378.

(١٦) ونستون تشرشل: سياسي وجندي ومؤلف بريطاني، ولد في عام ١٨٧٤، تولي العديد من المناصب الرسمية، وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية عين تشرشل وزيرًا للبحرية ١٩٣٩، وعقب استقالة نيفل تشمبرلين في ١٩٤٠ بسبب سوء وضع الحلفاء في الحرب ألف تشرشل الوزارة وظل رئيسها من ١٩٤٠-١٩٤٥، وبعد انتهاء الحرب هزم حزبه في الانتخابات العامة ١٩٤٥. **للمزيد انظر:** محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥، ص ص ٥١٩-٥٢٠.

(١٧) جوزيف ستالين (١٨٧٩- ١٩٥٣): سياسي سوفيتي، وزعيم شيوعي، انتخب عام ١٩٢٢ أمينًا عامًا للحزب الشيوعي السوفيتي، انضم ستالين لجبهة الحلفاء بعد الهجوم الألماني في ١٩٤١ حتى تحقق لهم النصر عام ١٩٤٥، وقد استمر ستالين في حكمه للاتحاد السوفيتي حتى مارس ١٩٥٣. لمزيد من التفاصيل **انظر:** محمد شفيق غربال: مرجع سابق، ص ٩٦٢.

(18) Murphy (Robert), Op. Cit., PP.277-278.

(١٩) في ٢ أغسطس ١٩٤٥ وافق الرئيس الأمريكي هاري ترومان، ورئيس الوزراء البريطاني كلمنت أتلي، والمارشال ستالين، على إنشاء مجلس لوزراء الخارجية؛ وذلك ليعهد إليه بوضع معاهدات السلام. ويتشكل هذا المجلس من وزراء خارجية الدول الخمس الكبرى، ولكن وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا كان لهم النفوذ القوى في تقرير مواد المعاهدات، فلمُ يدعى مندوب فرنسا لكل الاجتماعات، هذا في الوقت الذي لم تشترك فيه الصين في التسوية الأوربية. للمزيد أنظر: عبد الحميد البطريق: مرجع سابق، ص ٤٤٠.

(20) Gorove (Stephen), Op. Cit., P.80.

(21) M. (C. A.), The Régime of the Danube, The World Today, Vol. 4, No. 9 (Sep., 1948), P.372.

(٢٢) انعقد مؤتمر باريس للسلام في الفترة من ٢٩ يوليو–١٥ أكتوبر ١٩٤٦، وقد حضره وفود ٢١ دولة مشاركة في المؤتمر: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة وفرنسا والصين، بالإضافة إلى القوى الحليفة: أستراليا، بلجيكا، بيلاروسيا، البرازيل، كندا، إثيوبيا، اليونان، الهند، نيوزيلندا، النرويج، هولندا، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، اتحاد جنوب إفريقيا، أوكرانيا، يوغوسلافيا. وكان الغرض من المؤتمر هو مناقشة مشاريع معاهدة السلام مع إيطاليا وبلغاريا ورومانيا والمجر وفنلندا، وتقديم توصيات إلى مجلس وزراء الخارجية بشأن المؤتمر المقرر عقده في نيويورك بين نوفمبر وديسمبر ١٩٤٦، والتي اختتمت النص النهائي للمعاهدات الخمس، وقد تم التوقيع على هذه المعاهدات بباريس ١٠ فبراير ١٩٤٧. أنظر:

- Maftei (Jana), Danube Navigation Regime after the Second World War, Journal of Danubian Studies and Research, Vol. 6, No. 2, 2016, P.346.

(23) Vandenberg (Arthur H.), JR., The private papers of Senator Vandenberg, Houghton Mifflin Company, U.S.A., 1952, P.298.

(24) Ibid., PP.298-299.

(٢٥) ارنست بيفن (١٨٨١-١٩٥١): سياسي بريطاني، أصبح عضوًا في الاتحاد العام للعمال من ١٩٢٥-١٩٤٠، تولى وزارة الخارجية في عام ١٩٤٥، اشترك في محادثات بوتسدام (يوليو-أغسطس ١٩٤٥). أنظر: عبد الوهاب الكيالى: موسوعة السياسة، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص ٦٥٢.

(٢٦) فياتشسلاف مولوتوف: سياسي سوفييتي، ولد عام ١٨٩٠، له دور بارز في الثورة البلشفية عام ١٩١٧، انتخب عضوًا للجنة المركزية للحزب الشيوعي عام ١٩٢٠، ثم عضوًا في المكتب السياسي ١٩٢٤، تولي وزارة الخارجية عام ١٩٣٩-١٩٤٩، وكذلك عام ١٩٥٣-١٩٥٦. للمزيد أنظر: أحمد عطية الله: مرجع سابق، ص١٢٦٩.

(27) Byrnes (James F.), Speaking Frankly, Harper & Brothers Publishers, New York and London, 1947, PP.148-149.

(28) Kolko (Joyce and Gabriel), The limits of power: the world and United States foreign Policy, 1945-1954, Harper & Row Publishers, New York, 1972, PP.192-193.

(29) Jana Maftei, Op. Cit., PP.347-348.

(٣٠) ج. ب. دروزيل: مرجع سابق، ص١٤٦.

(31) Kunz (Josef L.), The Danube Régime and the Belgrade Conference, The American Journal of International Law, Vol. 43, No. 1 (Jan., 1949), P.107.

(٣٢) أنظر ملحق رقم (١) نص المادة ٣٦ من معاهدة الصلح الرومانية، كما ورد نفس النص في معاهدة الصلح البلغارية في المادة ٣٤، وكذلك في معاهدة الصلح المجرية في المادة رقم ٣٨.

(٣٣) رياض الصمد: العلاقات الدولية في القرن العشرين،ج٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣، ط٢، ص٨٤.

(34) Kolko (Joyce and Gabriel), Op. Cit., P.193.

(35) Campbell (John C.), Op. Cit., PP.320-321.

(٣٦) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، المصدر السابق، بشأن: مشكلة تنظيم الملاحة والتجارة الدولية في نهر الدانوب، بتاريخ ٢٨ يونيه ١٩٤٧، سري.

(37) Byrnes (James F.), Op. Cit., P.129.

(٣٨) وقَّع وزراء خارجية: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتي ومفوضيهم الساميين ووزير خارجية النمسا معاهدة الدولة (معاهدة الصلح)، وذلك في ١٥ مايو ١٩٥٥ في قصر بلفيدير بفيينا، وفي أثناء الاحتفالات أدلي وزراء خارجية الدول بيان موجزًا، هذا في الوقت الذي قدم فيه وزير خارجية الولايات المتحدة رسالة من الرئيس الأمريكي لرئيس النمسا معرباً فيها عن أطيب تمنيات الشعب الأمريكي. أنظر:

- F.R.U.S., 1955-1957 , Vol. V, Austrian State Treaty; Summit and Foreign Ministers Meetings, 1955, United States Government Printing Office, Washington ; 1988, Editorial Note, P.115.

(39) Cattell (David T.), The Politics of the Danube Commission under Soviet Control, The American Slavic and East European Review, Vol. 19, No. 3 (Oct., 1960), PP.381-382.

(40) Gorove (Stephen), Op. Cit., P.95.

(41) F.R.U.S., 1948, Vol. IV, Eastern Europe; The Soviet Union, United States Government Printing Office, Washington, 1974, The Embassy of the Soviet Union to the Department of State, Washington, May 8, 1948, PP.603-605.

(42) Ibid., The Soviet Union, The Secretary of State to the Ambassador of the Soviet Union (Panyushkin), Washington, May 25, 1948, PP.612-613.

(43) Ibid., The Embassy of the Soviet Union to the Secretary of State, Washington, June 12, 1948, PP.614-615.

(٤٤) تنص المادة ٤٢ من اتفاقية إنشاء النظام الأساسي لنهر الدانوب، والتي وقِّعت في باريس في ٢٣ يوليو ١٩٢١، على أنه " بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ دخولها حيز التنفيذ، يجوز تعديل هذا النظام الأساسي إذا طلب ثلثا الدول الموقعة ذلك، وتحديد الشروط التي يبدو أنها تتطلب المراجعة. يوجه هذا الطلب إلى حكومة الجمهورية الفرنسية، التي ستستدعي في غضون ستة أشهر، مؤتمرًا تدعو فيه جميع الدول الموقعة على هذه الاتفاقية للمشاركة". لمزيد من التفاصيل عن هذه الاتفاقية أنظر:

- The American Journal of International Law, Convention Instituting the Definitive Statute of the Danube, Op. Cit., PP.24-25.

(45) Central Intelligence Agency, Future Danube River Navigation and Control, Op. Cit., P.1. & Maftei (Jana), Op. Cit., P.348.

(٤٦) رؤساء الوفود التي شاركت في المؤتمر: فيليكس أورسيني روزنبرغ (Felix Orsini-Rosenberg) السفير النمساوي في صوفيا، البروفيسور إيغني كامينوف (Eugheni Kamenov) مساعد وزير الخارجية البلغاري ؛ إريك مولنار (Erik Molnar) وزير خارجية المجر، السيدة آنا بوكر (Mrs. Anna Pauker) وزيرة خارجية رومانيا، السير تشارلز بيك (Charles Peake) السفير البريطاني في يوغوسلافيا، كافنديش كانون (Cavendish Cannon) السفير الأمريكي في يوغوسلافيا، أندريه فيشنسكي (Andrei Vyshinsky) نائب وزير الخارجية السوفيتي، بارانوفسكي (A. M. Baranowski) نائب رئيس مجلس وزراء جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، أدريان آيتري (Adrien

(Theirry السفير الفرنسي ورئيس اللجنة المركزية للملاحة في نهر الراين، أليس بيبلر (Ales Bebler) نائب وزير خارجية يوغوسلافيا. أنظر:

- Bekkedahl (Clifford Lewis), International Control of the Danube River Since 1815, M.A Thesis, Faculty of the School of International Service, The American University, Washington, 1965, P.36.

(47) Max (Stanley M.), Cold War on the Danube: The Belgrade Conference of 1948 and Anglo-American Efforts to Reinternationalize the River, Diplomatic History, Vol. 7, No. 1 (Winter 1983), PP.69-70.

(٤٨) أندريه فيشنسكي(١٨٨٣-١٩٥٤): دبلوماسي روسي، عين نائبًا لوزير الخارجية من ١٩٤١-١٩٤٩، ووزيرًا للخارجية من ١٩٤٩- ١٩٥٣، ثم نائب لوزير الخارجية ومندوب روسيا الدائم في الأمم المتحدة من ١٩٥٣- ١٩٥٤. انظر: محمد شفيق غربال: مرجع سابق، ص١٣٤٨.

(٤٩) دكتور أليش بيبلر: ولد في سلوفينيا عام ١٩٠٧، حاصل على دكتوراه القانون من جامعة باريس، التحق بالحزب الشيوعي وعمره خمسة عشر عامًا، عين في عام ١٩٤٥ وكيلاً لوزارة الخارجية اليوغوسلافية. للمزيد أنظر: دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، يوغوسلافيا، فيلم رقم ٨٠، محفظة رقم ١١٩، ملف رقم ٣، وكالة الوزارة لشئون أوروبا والأمريكتين، إدارة شرق أوروبا، بشأن: يوغوسلافيا، القاهرة في ١٩٥٨/٦/١٥، سري جدًا.

(٥٠) في يونيه ١٩٤٨ عقد ممثلو الأحزاب الشيوعية في بوخارست اجتماعًا حضره (الاتحاد السوفيتي، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، المجر، بولندا، رومانيا، فرنسا، إيطاليا) للنظر في حالة الأمور داخل الحزب الشيوعي اليوغوسلافي. وفي ٢٨ يونيه ١٩٤٨ تبنى الكومينفورم قرارًا بإدانة زعامة الحزب لإتباعها سياسة معادية للاتحاد السوفيتي، ولانتهاكه نظرية الماركسية.

وفي ٢٩ يونيه أصدر الحزب الشيوعي اليوغوسلافي تصريحًا رفض فيه النقد الوارد من قرار الكومينفورم. ولم يكن هذا الاتجاه يعني الارتماء في أحضان الغرب؛ وذلك لأن يوغوسلافيا كدولة شيوعية لها نظرتها الأيديولوجية التي تتسم بالعداء تجاه العالم الرأسمالي. للمزيد أنظر:

- F.R.U.S, 1948, Vol. IV, Eastern Europe, The Soviet Union, Editorial Note, PP.1075-1076.& Paper Prepared by the Policy Planning Staff, Washington, June 30, 1948, Secret, P.1079.

(51) Yindrich (Jan) , Tito V. Stalin, The Battle of the Marshals, Ernest Benn Limited, London, 1950, First published, PP.19-20.

(52) Bekkedahl (Clifford Lewis), Op. Cit., PP.37-38.

(٥٣) مشروع مارشال: أطلق هذا الاسم على مشروع لإنعاش دول أوروبا الغربية، وكان يهدف إلى وقف المد الشيوعي على تلك الدول، وذلك بتحسين أوضاعها الاقتصادية، وقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال عن مشروعه في ٥ يونيه ١٩٤٧. للمزيد أنظر: أحمد عطية الله: مرجع سابق، ص ص١٠٩٤-١٠٩٥.

(54) Yindrich (Jan), Op. Cit., P.26.

(٥٥) أطلق هذا المصطلح في الفترة من ١٩٤٥- ١٩٤٨ علي دول أوروبا الشرقية الموالية للاتحاد السوفيتي، حيث تكونت نظم سياسية جديدة لا هي من الديمقراطية البورجوازية ولا الديمقراطية الماركسية، وإنما جاءت كمرحلة وسط بين الاثنين بهدف تهيئة هذه الدول لاستقبال الشيوعية والاندماج فيها. انظر: بطرس بطرس غالي: السلام السوفيتي في أوروبا الشرقية، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٤، ص١٧.

(٥٦) ج. ب. دروزيل: مرجع سابق، ص ص١٤٦-١٤٧.

(٥٧) اختلفت المسودتان السوفيتية والأمريكية بشكل حاد حول مسألة العضوية ذات الصلة في لجنة الدانوب الجديدة. فقد نصت المسودة السوفيتية على انضمام الدول المطلة على النهر فقط، على أن يتم قبول النمسا حال توقيع معاهدة الصلح معها، هذا في الوقت الذي

لم تشير فيه تلك المسودة إلى ألمانيا نهائيًا، بينما نصت المسودة الأمريكية على عضوية الدول المطلة على النهر، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، وأن تمنح النمسا عضوية في ذات الوقت، في حين سيتم قبول ألمانيا في العضوية الكاملة عندما تدخل معاهدة سلام مع ألمانيا حيز التنفيذ، أو بالاتفاق بين أعضاء اللجنة الآخرين. أنظر:

- Max (Stanley M.), Op. Cit.,P.74.

- ولمزيد من التفاصيل عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين المسودتين الأمريكية والسوفيتية أنظر:

- Kunz (Josef L.), Op. Cit., PP. 110-112.

(58) Kunz (Josef L.), Op. Cit., PP.108-109.

(59) F.R.U.S., 1948, Vol. IV, Eastern Europe; The Soviet Union, The Ambassador in Yugoslavia (Cannon) to the Secretary of State, Belgrade , August 6, 1948, Secret, PP.664-665.

(٦٠) آنا بوكر (١٨٩٣-١٩٦٠): زعيمة شيوعية رومانية، انضمت إلى الحزب الشيوعي الروماني عام ١٩٢١، عادت مع الجيش السوفيتي عام ١٩٤٤ وتولت مهمة تحويل رومانيا لدولة شيوعية، ثم تولت بعد ذلك وزارة الخارجية من ١٩٤٧-١٩٥٢. أنظر: عبد الوهاب الكيالي: مرجع سابق، ص ٦٠٦.

(61) Max (Stanley M.), Op. Cit., P.71.

(٦٢) جورج مارشال (١٨٨٠-١٩٥٩): ضابط وسياسي أمريكي، ولد بولاية بنسلفانيا، تخرج من المعهد العسكري بولاية فرجينيا عام ١٩٠١، اختاره الرئيس روزفلت عام ١٩٣٩ لتولي منصب رئيس أركان الجيش الأمريكي، تولي وزارة الخارجية في يناير ١٩٤٧، وفي يونيه من نفس العام أعلن عن مشروع مارشال لإنعاش أوروبا. للمزيد **انظر:** مايكل لي لاننج: 100 قائد عسكري، تصنيف لأكثر القادة العسكريين تأثيرًا في العالم عبر التاريخ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٩، ط١، ص ص٩٦-٩٨.

(63) Max (Stanley M.), Op. Cit., PP.71-72.

(64) Bekkedahl (Clifford Lewis), Op. Cit., P.50.

(٦٥) دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١١ مايو ١٩٤٩، وهو تاريخ إيداع صك التصديق السادس لدى حكومة جمهورية يوغوسلافيا وفقا لأحكام المادة ٤٧ من الاتفاقية، وقد أودعت تلك الدول صك التصديق على التوالي خلال عام ١٩٤٩: بلغاريا ٢٢ فبراير، تشيكوسلوفاكيا ٢٣ فبراير، يوغوسلافيا ٢٣ فبراير، رومانيا ٥ مارس، المجر ١٤ مارس، الاتحاد السوفيتي ١١ مايو، أوكرانيا ١٤ مايو ١٩٤٩. أنظر:

- Treaties and international agreements registered or filed and recorded with the Secretariat of the United Nations, Vol. 33, No. 518, 1949, P.196.

(66) Maftei (Jana), Op. Cit., P.349.

(67) Best (Wallace Hill), Yugoslavia 1945-1950: A study of the beginnings and progression of the communist reformation, M.A. Thesis, Faculty of the Department of Political Science, University of Southern California, 1951, P.181.

(٦٨) أنظر ملحق رقم (٢) نص المادة باللغة الروسية والفرنسية.

(69) Treaties and international agreements registered or filed and recorded with the Secretariat of the United Nations, Vol. 33, Op. Cit., PP.196-204.

(70) Ibid., PP.191-216.

(71) Ibid., PP.218, 222.

(72) Campbell (John C.), Op. Cit., P.322.

(73) Truman (Harry S.), Op. Cit., P.412.

شكل رقم (١)

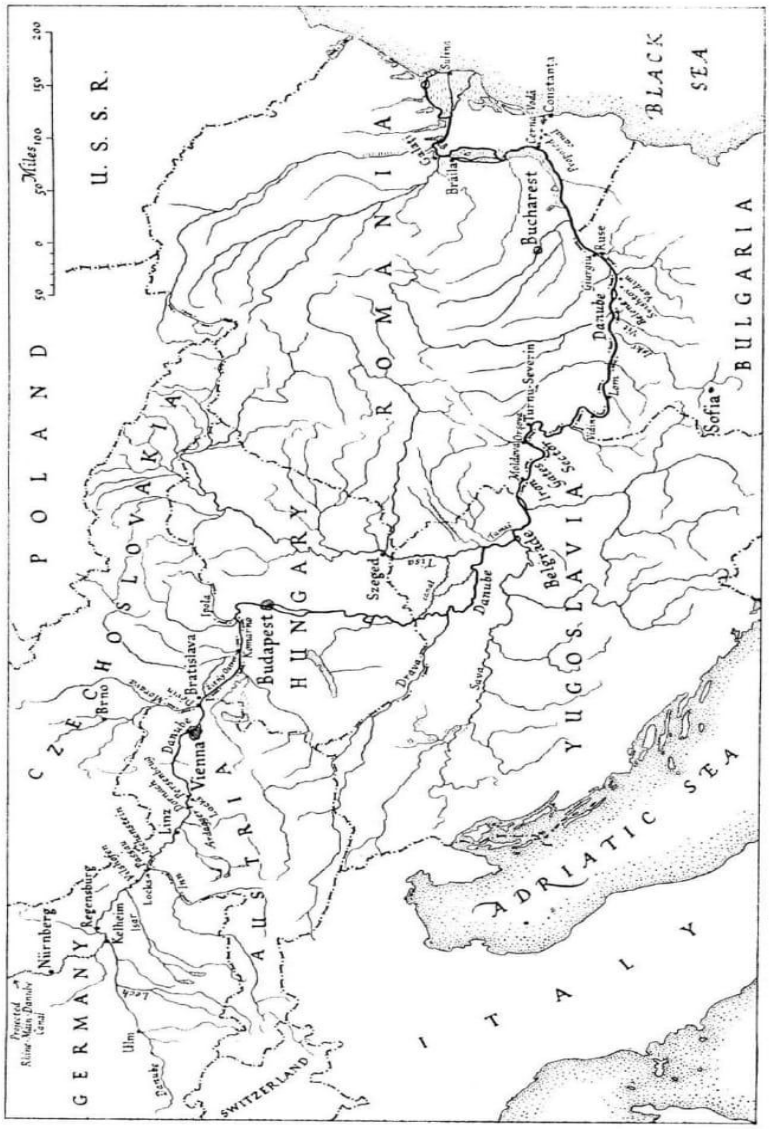

* **Source:** Popper (Otto), The International Regime of the Danube, The Geographical Journal, Vol. 102, No. 5/6 (Nov. – Dec., 1943), P.243.

ملحق رقم (١)

النص الإنجليزي– النص الروماني

PART VII

CLAUSE RELATING TO THE DANUBE

Article 36

Navigation on the Danube shall be free and open for the nationals, vessels of commerce, and goods of all States, on a footing of equality in regard to port and navigation charges and conditions for merchant shipping. The foregoing shall not apply to traffic between ports of the same State.

94 *United Nations — Treaty Series* 1949

ROUMANIAN TEXT — TEXTE ROUMAIN

No. 645. TRATAT DE PACE CU ROMANIA

PARTEA VII

CLAUZA RELATIVA LA DUNARE

Articolul 36

Navigatia pe Dunare va fi libera si deschisa pentru supusii, vasele de comert si marfurile tuturor Statelor, pe picior de egalitate in privinta taxelor de port si navigatie si in privinta conditiunilor de navigatie comerciala. Dispozitiile de mai sus nu se vor aplica traficului intre porturile aceluias Stat.

البند المتعلق بالنهر

ترجمة المادة ٣٦

تكون الملاحة على نهر الدانوب حرة ومفتوحة للمواطنين، والسفن التجارية، والسلع لجميع الدول، على قدم المساواة فيما يتعلق بالموانئ ورسوم الملاحة وشروط الشحن التجاري.

لا تنطبق الأحكام المذكورة أعلاه على حركة المرور بين موانئ الدولة نفسها.

*** Source:** United Nations; Treaties and international agreements registered or filed and recorded with the Secretariat of the United Nations, Vol. 42, 1949, Treaty of peace with Roumania , Signed at Paris, on 10 February 1947, No. 645, PP.70,110.

ملحق رقم (٢)

النص الروسي – النص الفرنسي

182 United Nations — Treaty Series 1949

RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE

№ 518. КОНВЕНЦИЯ О РЕЖИМЕ СУДОХОДСТВА НА ДУНАЕ

Союз Советских Социалистических Республик, Народная Республика Болгария, Венгерская Республика, Румынская Народная Республика, Украинская Советская Социалистическая Республика, Чехословацкая Республика и Федеративная Народная Республика Югославия,

Принимая во внимание постановление Совета Министров Иностранных Дел от 12 декабря 1946 года о созыве Конференции для выработки новой Конвенции о режиме судоходства на Дунае в составе представителей указанных в этом решении государств и

Желая обеспечить свободное судоходство на Дунае в соответствии с интересами и суверенными правами придунайских стран, а также в целях укрепления экономических и культурных связей придунайских стран между собой и с другими странами,

Решили заключить Конвенцию о режиме судоходства на Дунае и в этих целях назначили нижеподписавшихся в качестве своих уполномоченных представителей, которые по предъявлении своих полномочий, найденных в порядке и должной форме, условились о нижеследующем:

ГЛАВА I

ОБЩИЕ ПОЛОЖЕНИЯ

Статья 1

Навигация на Дунае должна быть свободной и открытой для граждан, торговых судов и товаров всех государств на основе равенства в отношении портовых и навигационных сборов и условий торгового судоходства. Вышеизложенное не распространяется на перевозки между портами одного и того же государства.

196 United Nations — Treaty Series 1949

N° 518. CONVENTION[1] RELATIVE AU REGIME DE LA NAVIGATION SUR LE DANUBE. SIGNÉE A BELGRADE, LE 18 AOUT 1948

L'Union des Républiques Soviétiques Socialistes, la République Populaire de Bulgarie, la République de Hongrie, la République Populaire Roumaine, la République Soviétique Socialiste d'Ukraine, la République Tchécoslovaque et la République Fédérative Populaire de Yougoslavie,

Prenant en considération la décision du Conseil des Ministres des Affaires Etrangères du 12 Décembre 1946 de convoquer une Conférence de Représentants des Etats mentionnés dans cette décision, en vue d'établir une nouvelle Convention relative au régime de la navigation sur le Danube, et

Désireux d'assurer la libre navigation sur le Danube en conformité avec les intérêts et les droits souverains des pays danubiens, ainsi que de resserrer les liens économiques et culturels des pays danubiens entre eux et avec les autres pays,

Ont décidé de conclure une Convention relative au régime de la navigation sur le Danube et ont, à ces fins, désigné les Plénipotentiaires soussignés, lesquels, après présentation de leurs pleins pouvoirs, reconnus en bonne et due forme, sont convenus de ce qui suit:

CHAPITRE I

DISPOSITIONS GÉNÉRALES

Article 1

La navigation sur le Danube sera libre et ouverte aux ressortissants, aux bateaux marchands et aux marchandises de tous les Etats sur un pied d'égalité en ce qui concerne les droits de port et les taxes sur la navigation, ainsi que les conditions auxquelles est soumise la navigation commerciale. Les dispositions ci-dessus ne seront pas applicables au trafic entre les ports d'un même Etat.

ترجمة المادة ١

تكون الملاحة على نهر الدانوب حرة ومفتوحة للمواطنين، والسفن التجارية، والسلع لجميع الدول، على قدم المساواة فيما يتعلق بالموانئ ورسوم الملاحة وشروط الشحن التجاري.

لا تنطبق الأحكام المذكورة أعلاه على حركة المرور بين موانئ الدولة نفسها.

* Source: Treaties and international agreements registered or filed and recorded with the Secretariat of the United Nations, Vol. 33, 1949, Convention relative au régime de la navigation sur le Danube, Signée à Belgrade, le 18 août 1948, No. 518, PP.182,196.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

- **وثائق غير منشورة:**

*** وثائق وزارة الخارجية المصرية– دار الوثائق القومية :**

أرشيف البلدان (عواصم الدول) :

محافظ يوغوسلافيا (بلجراد): رول (فيلم) رقم ٨٠ :

- **محفظة رقم ١١٩، الملف رقم ٣ (حصر) ٢/٨١/٧٠٩ ج٢**

التقارير السياسية للسفارة المصرية في بلجراد"عن يوغوسلافيا" ١٩٥٨.

محافظ يوغوسلافيا (بلجراد): رول (فيلم) رقم ٨١ :

- **محفظة رقم ١٢١، الملف رقم ١ (حصر) ١/٧/٢١٦ ج٤**

التقارير السياسية للمفوضية المصرية في بلجراد"عن يوغوسلافيا" ١٩٤٧.

- **وثائق منشورة:**

*** الوثائق الأمريكية:**

أ– وثائق وزارة الخارجية الأمريكية (FRUS):

1- F.R.U.S., 1948, Vol. IV, Eastern Europe; The Soviet Union, United States Government Printing Office, Washington, 1974.

2- _____,1955-1957 , Vol. V, Austrian State Treaty; Summit and Foreign Ministers Meetings, 1955, United States Government Printing Office, Washington, 1988.

ب–وثائق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) :

1- Central Intelligence Agency, Future Danube River Navigation and Control, Published on 9 July 1948, Secret.

جـ- نشرة وزارة الخارجية الأمريكية (Department of State Bulletin) :

1- United States, The Department of State bulletin, Vol.18, No.457, April 4 1948, United States, Government Printing Office, Washington.

د- وثائق أمريكية:

1- The American Journal of International Law, Convention Instituting the Definitive Statute of the Danube, Vol. 17, No. 1, Supplements: Official Documents (Jan., 1923).

*** وثائق الأمم المتحدة (UNITED NATIONS):**

1- Treaties and international agreements registered or filed and recorded with the Secretariat of the United Nations, Vol. 33, No. 518, 1949.

2- Treaties and international agreements registered or filed and recorded with the Secretariat of the United Nations, Vol. 42, No. 645, 1949.

ثانيًا: المذكرات الشخصية:

1- Harry S. Truman, Memoirs by Harry S. Truman, Vol. I, Year of Decisions, Doubleday & Company, Inc., New York, 1955.

2- James F. Byrnes, Speaking Frankly, Harper & Brothers Publishers, New York and London, 1947.

3- Robert Murphy, Diplomat Among Warriors, Doubleday & Company, Inc., Garden City, New York, 1964.

ثالثًا: الأوراق الخاصة:

1- Arthur H. Vandenberg, JR., The private papers of Senator Vandenberg, Houghton Mifflin Company, U.S.A., 1952.

رابعًا: المراجع العربية:

١-بطرس بطرس غالي: السلام السوفيتي في أوروبا الشرقية، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٤.

٢-رياض الصمد: العلاقات الدولية في القرن العشرين،ج٢، ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣.

٣-عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة (١٨١٥-١٩٦٠)، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٠.

٤-عبد الله الأشعل: الدبلوماسية السوفيتية والصراع الدولي في البلقان، مطبعة الجبلاوى، القاهرة، ١٩٨٨.

٥-محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢.

خامسًا: المراجع المترجمة:

١- ج. ب. دروزيل: التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، ط٢، تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٨.

٢- هارولد تمبرلي، أ.ج. جرانت: أوروبا في القرنيين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩-١٩٥٠،ج٢، ترجمة: محمد علي أبودرة ولويس اسكندر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٧٨.

سادسًا: المراجع الأجنبية:

1- Jan Yindrich, Tito V. Stalin, The Battle of the Marshals, Ernest Benn Limited, London, 1950, First published.

2- Joyce and Gabriel Kolko, The limits of power: the world and United States foreign Policy, 1945-1954, Harper & Row Publishers, New York, 1972.

3- Stephen Gorove, Law and Politics of the Danube: an Interdisciplinary Study, The Hague, Martinus Nijhoff, 1964.

سابعًا: الدوريات:

1- C. A. M., The Régime of the Danube, The World Today, Vol. 4, No. 9 (Sep., 1948).

2- David T. Cattell, The Politics of the Danube Commission under Soviet Control, The American Slavic and East European Review, Vol. 19, No. 3 (Oct., 1960).

3- Jana Maftei , Danube Navigation Regime after the Second World War, Journal of Danubian Studies and Research, Vol. 6, No. 2, 2016.

4- John C. Campbell, Diplomacy on the Danube, Foreign Affairs, Vol. 27, No. 2 (Jan., 1949).

5- Josef L. Kunz, The Danube Régime and the Belgrade Conference, The American Journal of International Law, Vol. 43, No. 1 (Jan., 1949).

6- Otto Popper, The International Regime of the Danube, The Geographical Journal, Vol. 102, No. 5/6 (Nov. - Dec., 1943).

7- Stanley M. Max, Cold War on the Danube: The Belgrade Conference of 1948 and Anglo-American Efforts to

Reinternationalize the River, Diplomatic History, Vol. 7, No. 1 (Winter 1983).

ثامنًا: الرسائل العلمية:

1- Clifford Lewis Bekkedahl, International Control of the Danube River Since 1815, M.A Thesis, Faculty of the School of International Service, The American University, Washington, 1965.

2- Wallace Hill Best, Yugoslavia 1945-1950: A study of the beginnings and progression of the communist reformation, M.A. Thesis, Faculty of the Department of Political Science, University of Southern California, 1951.

تاسعًا: الموسوعات:

١- أحمد عطية الله: القاموس السياسي، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨.

٢- عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥.

٣- مايكل لي لاننج: 100 قائد عسكري، تصنيف لأكثر القادة العسكريين تأثيرًا في العالم عبر التاريخ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٩.

٤- محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥.

The American -Soviet Conflict
Over the Control of Navigation on the Danube 1945-1948

Abstract

This study deals with an important and critical period in international relations. The Second World War ended in 1945, and it led to international results and changes. By the end of the war, the Soviet Union was able to control the area from the Black Sea to the Soviet region in Austria. Accordingly, The Soviet Union proceeded to crown that control with regulating navigation on the Danube River, at the time when the United States of America and Western countries tried to establish an international system for navigation on the Danube River.

During the conflict between the two parties, the Soviet Union and its affiliated states were able to impose their conditions in this direction. And at the Belgrade Conference, held from July 30 to August 18, 1948, any role for Western countries at the conference was excluded, and those countries could only protest, where American diplomacy suffered a crushing defeat. Thus, the Soviets and their affiliated countries succeeded in signing the Belgrade Agreement on August 18, 1948, and removing any international control over the Danube River.

Key words : Danube; Soviet ; United States of America